IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2026) 16 (2): 10-26

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Hasan Basima Kzar & Hussein Bidaa Razzaq. Bank Credit in Iraq: Driver or Disruptor of Macroeconomic Dynamics. *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2026) 16 (2):10-26.

Bank Credit in Iraq: Driver or Disruptor of Macroeconomic Dynamics

Basima Kzar Hasan [1], Bidaa Razzaq Hussein [2]

[1] *University of Basra-Center for Basra and Arab Gulf Studies, Basra, Iraq*
[2] *University of Basra-College of administration and Economics, Basra, Iraq*

basima.hasan@uobasrah.edu.iq [1], bedia.hussain@uobasrah.edu.iq [2]

Abstract. This research aims to analyze and measure the impact of monetary credit on the main macroeconomic indicators in Iraq, namely Gross Domestic Product (GDP), money supply (M2), inflation rate, and unemployment rate, for the period (2004-2025). The research adopted a descriptive analytical approach to study the development of these variables and used the Vector Autoregression (VAR) model and the (Toda-Yamamoto, 1995) causality test to analyze the causal relationships and the impact between the variables, relying on quarterly data extracted from reports of the Central Bank of Iraq and the Central Statistical Organization. The results showed a positive and significant relationship of monetary credit on GDP, money supply, and inflation rate, and a negative and significant relationship with unemployment. The tests also proved a causal relationship running from credit to GDP and inflation, while they did not prove a direct causal relationship with money supply and unemployment in the short term. The research concluded that monetary credit in Iraq is growing at rates faster than economic growth, but it is concentrated in the service and commercial sectors, which limits its developmental impact and fuels inflationary pressures. The research recommended restructuring credit in favor of productive sectors, enhancing the role of private banks, and developing banking supervision tools.

Keywords: Monetary Credit, Gross Domestic Product (GDP), Money Supply, Inflation, Unemployment, VAR Model, Iraqi Economy.

الائتمان المصرفي في العراق: محرك أم معطل لديناميكيات الاقتصاد الكلي

أ.م. د. باسمة كزار حسن [١] ، أ.م.د. بيداء رزاق حسين [٢]

[١] *جامعة البصرة-مركز دراسات البصرة والخليج العربي، البصرة، العراق*
[٢] *كلية الإدارة والاقتصاد-قسم الاقتصاد، البصرة، العراق*

basima.hasan@uobasrah.edu.iq [1], bedia.hussain@uobasrah.edu.iq [2]

المستخلص: يهدف هذا البحث إلى تحليل وقياس أثر الائتمان النقدي على مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية في العراق، وهي الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقد (M2)، معدل التضخم، ومعدل البطالة، للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٥). اعتمد البحث منهجاً تحليلياً وصفياً لدراسة تطور هذه المتغيرات، واستخدم نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات (VAR) واختبار سببية (Toda-Yamamoto, 1995) لتحليل العلاقات السببية والأثر بين المتغيرات، بالاعتماد على بيانات ربع سنوية مستخرجة من تقارير البنك المركزي العراقي والجهاز المركزي للإحصاء. أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية للائتمان النقدي في كل من الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقد ومعدل التضخم، وعلاقة عكسية معنوية مع البطالة. كما أثبتت الاختبارات وجود علاقة سببية تتجه من الائتمان إلى الناتج المحلي والتضخم، بينما لم تثبت وجود علاقة سببية مباشرة مع عرض النقد والبطالة في الأجل القصير. خلص البحث إلى أن الائتمان النقدي في العراق ينمو بمعدلات أسرع من النمو الاقتصادي، لكنه يتركز في القطاعات الخدمية والتجارية، مما يحد من تأثيره التنموي ويغذي الضغوط التضخمية. أوصى البحث بإعادة هيكلة الائتمان لصالح القطاعات الإنتاجية، وتعزيز دور المصارف الخاصة، وتطوير أدوات الرقابة المصرفية.

الكلمات المفتاحية: الائتمان النقدي، الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقد، التضخم، البطالة، نموذج VAR، الاقتصاد العراقي.

Corresponding Author: E-mail: basima.hasan@uobasrah.edu.iq

المقدمة

تؤدي المصارف دوراً حيوياً في أي اقتصاد قومي من خلال قيامها بوظيفة الوساطة المالية، حيث تجمع المدخرات وتحولها إلى استثمارات عبر تقديم الائتمان النقدي بأنواعه المختلفة. يُعد الائتمان المصرفي حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، إذ يسهم في تمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية، مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي، والدخل، ومستويات التشغيل. ومع ذلك، فإن سياسات منح الائتمان يمكن أن تؤدي أيضاً إلى ضغوط تضخمية إذا لم تكن مدروسة، أو أن تزيد من معدلات البطالة إذا تم توجيهها نحو أنشطة رأسمالية كثيفة لا تستوعب الأيدي العاملة.

شهد الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ تحولات جذرية، تمثلت في تبني سياسات إصلاح اقتصادي وإعادة هيكلة القطاع المصرفي، مما أدى إلى زيادات متسارعة في حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الحكومية والخاصة. ومع ذلك، تثير هذه الزيادات تساؤلات حول مدى فعالية هذا الائتمان في التأثير على ديناميكيات الاقتصاد الكلي الإيجابية، في ظل هيكل اقتصادي ريعي يعتمد بشكل كبير على النفط. تنطلق مشكلة البحث من هذا التساؤل الجوهري: إلى أي مدى يؤثر منح الائتمان النقدي في مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق، وما هو حجم واتجاه هذا التأثير على كل من النمو الاقتصادي، عرض النقد، التضخم، والبطالة؟

تفترض الدراسة أن منح الائتمان النقدي يؤثر في هذه المؤشرات، لكن درجة تأثرها تتباين وفقاً لنوع ونمط السياسة الائتمانية المتبعة. ولاختبار هذه الفرضية، تم الاعتماد على المنهجين الاستقرائي (لتحليل الأدبيات النظرية) والاستنباطي (لتحليل وتقدير العلاقات القياسية) باستخدام بيانات للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٥) ونموذج الانحدار الذاتي للمتجهات.(VAR)

المبحث الأول: الإطار النظري والتحليل الوصفي

أولاً: الإطار النظري للائتمان ومؤشرات الاقتصاد الكلي

١- مفهوم الائتمان النقدي وأنواعه

أ- مفهوم الائتمان المصرفي

لقد تنوعت مفاهيم الائتمان المصرفي، إذ يمكن تعريفه بشكل عام بأنه "عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة" (بشير والأمين، ٢٠٠٨، ٢٨٢-٢٨٣). كما يعرف بأنه "تقديم البنوك كل التسهيلات الائتمانية الممكنة إلى أفراد وشركات الأعمال المقترضة من أجل تلبية احتياجاتهم التمويلية للأنشطة المختلفة ولآجال محددة ومختلفة مقابل حصول البنوك على عائد معين" (الأفندي، د.ت، ١٢٣).

أما الائتمان النقدي بشكل خاص، فهو ذلك النوع الذي ينصب على تقديم جميع أنواع التسهيلات الائتمانية النقدية وعمليات التمويل المباشر من سلف وقروض وأوراق تجارية مخصومة وحسابات جارية مدينة. ويحتل المرتبة الأكبر من توظيفات أموال المصارف التجارية المقدمة لجميع القطاعات الاقتصادية (**صندوق النقد الدولي IMF**) -(2025، ٢٠١٩، ٢٦).

ثانياً: أنواع الائتمان النقدي

يقسم الائتمان النقدي بشكل رئيس إلى نوعين:

١- **القروض والسلف** (Loans & Advances): تعد عملية منح القروض بكل أشكالها النشاط الأساس لتحقيق الأرباح في المصارف التجارية. ويعرف القرض بأنه "مبلغ من المال يمنح إلى الزبون لغرض معين (يتوافق مع سياسة المصرف) ولمدة محددة وبشروط سداد معينة يتم الاتفاق عليها". وتختلف القروض حسب مدتها (قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل) وحسب الغرض

منها (استهلاكي، استثماري، تشغيلي). أما السلف فهي أحد أشكال الديون التي يقدمها المصرف للموظفين أو للذين يحتاجون لمبالغ صغيرة ولمدة تعد أقل من مدة القرض (**صندوق النقد الدولي IMF** -2025، ٢٠١٩، ٢٦).

٢- **خصم الأوراق التجارية** :(Discounting Commercial Papers) هي عملية يقوم بمقتضاها المصرف بشراء الأوراق التجارية (الكمبيالات، السندات لأمر) قبل تاريخ استحقاقها مقابل خصم قيمة هذه الورقة بنسبة معينة (سعر الخصم). وتكمن أهمية هذه العملية في أنها توفر سيولة فورية لحامل الورقة، بينما يحصل المصرف على فائدة الخصم والعمولة. وتكون الأوراق التجارية محل الخصم مقبولة، وهي بمثل هذه الصفة ذات قيمة ائتمانية كبيرة، مردها أنها تحمل ثلاثة تواقيع هي: الساحب، والقابل، والبنك الخصم (الكيالني، ٢٠١٢، ٥٦).

ثالثاً: مخاطر الائتمان المصرفي

تعد مخاطر الائتمان من أبرز المخاطر التي تواجه المصارف، وتعرف بأنها "عدم تأكد المصرف (المقرض) من عدم إيفاء المقترض بالتزاماته في الوقت المحدد" (ذيب وآخرون، ٢٠١٢، ٧٩). وتنقسم هذه المخاطر إلى نوعين رئيسيين:

١- **المخاطر النظامية (العامة) :**وهي التي تصيب كل الاستثمارات في السوق وتؤثر بشكل مباشر في النظام الاقتصادي ككل، ويتقدمها التضخم ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الكساد (**صندوق النقد الدولي IMF** -2025، ٢٠١٩، ٢٦)..

٢- **المخاطر غير النظامية (الخاصة) :**وهي تلك المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها عملية سداد الائتمان والناجمة عن أسباب تتعلق بالمقترض نفسه، مثل مخاطر ضعف الإدارة، ومخاطر الإفلاس، ومخاطر تلف المنتجات (صندوق النقد الدولي -IMF 2025، ٢٠١٩، ٢٦).

المبحث الثاني: مؤشرات الاقتصاد الكلي

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي(GDP)

يعد الناتج المحلي الإجمالي أهم مؤشر لتوضيح التطور الاقتصادي في البلد، إذ يمثل القيمة النهائية للسلع والخدمات المنتجة داخل البلد خلال مدة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة). ويعكس هذا المؤشر مجمل الأنشطة الاقتصادية التي انتهجها المجتمع، ويقوم بتلخيص العوائد التي تحصل عليها عناصر الإنتاج نتيجة مساهمتهم في الإنتاج المحلي (**صندوق النقد الدولي IMF** -2025، ٢٠١٩، ٢٦). ويفيد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في متابعة التقلبات الاقتصادية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، ويعطي صورة شاملة عن حالة الاقتصاد، ويمكن واضعي السياسات من تحليل تأثير المتغيرات مثل السياسة المالية والنقدية والصدمات الاقتصادية (مالك، ٢٠٠٠، ٢٥٣-٢٥٤).

ثانياً: عرض النقد(Money Supply)

يعرف عرض النقد بأنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة، أو مجموع الوحدات النقدية في حوزة المجتمع (شهاب والحمداني، ٢٠١٨، ٢). ويتكون عرض النقد من العملة المتداولة والودائع الجارية) المفهوم الضيق M1) بالإضافة إلى الودائع الادخارية والآجلة) المفهوم الواسعM2 ، M3 . ويعد البنك المركزي المسؤول الأول عن إدارة عرض النقد وتنظيم الأسواق المالية لضمان استقرار قيمة النقد واستقرار مستوى الأسعار (**صندوق النقد الدولي IMF** -2025، ٢٠١٩، ٢٦).

ثالثاً: التضخم (Inflation)

يعد التضخم من أبرز الظواهر الاقتصادية غير المرغوبة التي تعاني منها أغلب اقتصادات العالم، لما له من تأثير كبير على مجمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية. تتباين تعريفات التضخم باختلاف المدارس الفكرية، فالمدرسة الكلاسيكية فسرته على أنه ظاهرة نقدية بحتة تعود إلى أسباب مالية ونقدية سببها زيادة كمية النقود وما يترتب عليها من زيادة في الطلب الكلي (السريني ونجا، ٢٠٠٨، ٢٢٧). أما المدرسة الكينزية فترى أن التضخم هو الزيادة التي تحصل في الطلب الكلي الفعال مقارنة بالعرض الكلي من السلع والخدمات. في حين يرى النقديون (ميلتون فريدمان) أن التضخم هو ظاهرة نقدية صرفة تحصل في الأجل الطويل ناتجة عن الزيادة المفرطة في عرض النقد على نحو يفوق الزيادة في نمو الإنتاج (الويس، ١٩٩٨، ٧٦).

رابعاً: البطالة(Unemployment)

تعرف البطالة بأنها "الحالة التي تنطبق على الأشخاص الغائبين عن العمل وال لا يعملون ولكنهم يبحثون بصورة جدية عن فرصة عمل". كما تعرف بأنها "الفرق ما بين مستوى العمل المعروض عند مستويات الأجور السائدة وحجم العمل المستخدم عند تلك المستويات خلال مدة زمنية محددة" (ناطق، ١٩٦٥، ٤١). وقد اختلفت المدارس الاقتصادية في تفسير البطالة، فالكلا سيك استبعدوا وجود البطالة الإجبارية، معتبرين أن البطالة إن وجدت فهي إما اختيارية أو احتكاكية. أما كينز فأكد أن نظام السوق الحر غير قادر على حل مشكلة البطالة بشكل تلقائي، مما يدعو إلى تدخل الدولة باستخدام أدوات السياسة المالية لمعالجة حالات القصور في الطلب الكلي (العيسى، ٢٠٠١، ٢١٨).

المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين الائتمان النقدي ومؤشرات الاقتصاد الكلي

أولاً: تطور الائتمان النقدي الإجمالي

بالنسبة للاقتصاد العراقي، يحظى هذا الموضوع بأهمية خاصة ومتجددة. فبعد عقود من الحروب والحصار، شهد القطاع المصرفي العراقي منذ عام ٢٠٠٤ تحولات جذرية تمثلت في إعادة هيكلة المصارف، وإصدار قانون جديد للبنك المركزي، وتحرير أسعار الفائدة، وفتح المجال أمام المصارف الخاصة والعربية والأجنبية. هذه التطورات انعكست بشكل مباشر على حجم ونمط الائتمان النقدي الممنوح للاقتصاد.

شهدت المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٥) قفزات هائلة في حجم الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف العاملة في العراق، سواء الحكومية منها أم الخاصة. هذه الزيادات، وإن كانت تعكس توسعاً كمياً كبيراً، تثير تساؤلات جوهرية حول طبيعة هذا النمو: هل هو نمو صحي يعكس تنمية حقيقية؟ أم أنه توسع غير مدروس قد يغذي التضخم ويوجه نحو قطاعات غير منتجة؟ كما تطرح إشكالية توزيع هذا الائتمان بين القطاعين العام والخاص، وبين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وهو ما يستدعي تحليلاً دقيقاً لهيكله ومكوناته.

يهدف هذا المبحث إلى تقديم تحليل وصفي لتطور الائتمان النقدي الإجمالي في العراق خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٥، وذلك من خلال استعراض البيانات الكمية وتفسيرها في ضوء المتغيرات الاقتصادية الكلية، بهدف فهم ديناميكيات هذا المؤشر المهم وتقييم كفاءته في دفع عجلة التنمية المستدامة.

جدول (١): تطور عدد المصارف ورؤوس أموالها في العراق

السنة	عدد المصارف العاملة في العراق	رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق (مليون دينار)	معدل التغير%
2004	27	243,604	—
2005	28	658,731	170.4
2006	29	898,716	36.4
2007	36	1,209,817	34.6
2008	42	1,922,212	58.8
2009	43	2,437,066	26.7
2010	44	2,914,866	23.2
2011	49	4,095,140	40.4
2012	54	5,908,567	44.2
2013	54	7,595,512	28.5
2014	56	9,105,774	19.8
2015	57	10,172,398	11.7
2016	65	11,826,888	16.2
2017	69	14,474,468	22.3
2018	71	15,151,306	4.6
2019	73	15,501,276	2.3
2020	76	16,928,264	9.2
2021	74	17,846,513	5.4
2022	70	17,879,543	0.18
2023	71	19,100,000	6.8
2024	72	20,100,000	5.2

المصادر:

- **الأعوام (٢٠٠٤-٢٠٢٢):** أُعدت بناءً على بيانات النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للأعوام.(2004-2022)
- **عام ٢٠٢٣:** التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، ٢٠٢٣، ص ٥.
- **عام ٢٠٢٤:** التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، ٢٠٢٤، ص ٣.

يظهر تحليل الجدول اعلاه أن القطاع المصرفي العراقي انتقل في الفترة (٢٠٢٣-٢٠٢٥) من مرحلة الركود النسبي والنمو البطيء إلى مرحلة جديدة من النمو المُدار والمُعزز بقرارات تنظيمية واضحة .فقد نجحت تعليمات البنك المركزي في تحفيز نمو رؤوس الأموال بشكل ملحوظ، وعززت من متانة القطاع. كما تشير المؤشرات الأولية إلى تحسن في كفاءة استخدام هذه الأموال، مما يخلق أرضية صلبة لتعزيز دور القطاع المصرفي في دعم النشاط الاقتصادي والتنمية في السنوات القادمة.

بعد فترة من الاستقرار النسبي بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٢، شهد القطاع المصرفي العراقي تطورات ملحوظة في الأعوام ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ وبدايات ٢٠٢٥، ويمكن إجمال أبرزها بالنقاط التالية:

١- ارتفاع أعداد المصارف وتركز القطاع الخاص

- عاد عدد المصارف العاملة في العراق إلى مساره التصاعدي، حيث ارتفع من ٧٠ مصرفاً عام ٢٠٢٢ إلى 71مصرفاً عام ٢٠٢٣، ثم إلى 72مصرفاً عام ٢٠٢٤ .ووفقاً لبيانات البنك المركزي، استمر هذا النمو ليصل إلى 74مصرفاً عام ٢٠٢٥.
- تُظهر بيانات عام ٢٠٢٥ أن القطاع المصرفي الخاص يهيمن بوضوح على عدد المصارف، حيث بلغ عدد المصارف الخاصة 71مصرفاً، في حين بلغ عدد المصارف الحكومية 3مصارف فقط .هذا التوزيع يعكس دور القطاع الخاص الريادي من حيث عدد المؤسسات، في حين يهيمن القطاع الحكومي على حصة الأسد من حيث حجم رؤوس الأموال والموجودات.

٢- نمو ملحوظ ومستدام في رؤوس الأموال

- على عكس الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢) التي تميزت بتباطؤ شديد في نمو رؤوس الأموال (لم تتجاوز ٤,٦٪)، عاد النمو ليكون ملحوظاً بدءاً من عام ٢٠٢٣. فقد ارتفعت رؤوس أموال المصارف العاملة من حوالي 17.88تريليون دينار عام ٢٠٢٢ إلى 19.1تريليون دينار عام ٢٠٢٣، مسجلةً نمواً بنسبة 6.8%. وواصلت الارتفاع في عام ٢٠٢٤، لتصل إلى 20.1 تريليون دينار، أي ما يعادل حوالي ١٥,٢ مليار دولار، بمعدل نمو بلغ 5.2%.
- هذا التحول في مسار النمو يعكس بشكل أساسي التزام المصارف بتنفيذ توجيهات البنك المركزي الصارمة بشأن زيادة رؤوس أموالها. فقد أصدر البنك المركزي تعليمات واضحة بضرورة رفع رؤوس أموال المصارف إلى 400 مليار دينار، مما اضطر العديد من المصارف لتنفيذ هذه الزيادات في دفعات متعددة .يهدف هذا الإجراء إلى تعزيز متانة القطاع المصرفي وقدرته على الصمود أمام الصدمات المالية.

٣- تركيز رأس المال في المصارف الحكومية رغم قلة عددها

- على الرغم من أن عدد المصارف الحكومية لا يتجاوز 3مصارف فقط، إلا أنها تستحوذ على حصة كبيرة من إجمالي رؤوس أموال القطاع. ففي عام ٢٠٢٣، بلغت حصة المصارف الحكومية من إجمالي رؤوس الأموال 24.6%، بينما استحوذت المصارف الخاصة على النسبة المتبقية وقدرها 75.4%.
- هذا يشير إلى أن رأس المال في المصارف الخاصة موزع على عدد كبير من المصارف، مما يعني أن متوسط رأس المال لكل مصرف خاص قد يكون أقل بكثير من متوسطه في المصارف الحكومية، وهي قضية تحاول تعليمات البنك المركزي الجديدة معالجتها.

٤- استمرار عمليات إعادة الهيكلة وتعزيز الكفاءة

- لم تقتصر جهود تطوير القطاع على زيادة رؤوس الأموال فحسب، بل شملت أيضاً عمليات إعادة هيكلة وإصلاح واسعة النطاق، استمرت خلال عام ٢٠٢٤. وكان من أبرز هذه العمليات إعادة هيكلة مصرف الرافدين، أحد أكبر المصارف الحكومية، والتي شملت تغيير إدارته وهيكله المالي، وتم رصد رؤوس أموال عالية لهذه المهمة.
- تسعى هذه الإصلاحات إلى تحسين أداء المصارف الحكومية وزيادة كفاءتها، وتقليل اعتمادها على الدعم الحكومي، وجعلها أكثر قدرة على المنافسة مع المصارف الخاصة.

٥- مؤشرات إيجابية على كفاءة استخدام الموارد

- شهد عام ٢٠٢٤ تحسناً ملحوظاً في مؤشرات كفاءة القطاع المصرفي. فقد ارتفعت نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع للمصارف العاملة بشكل كبير، من 51.9%في الفصل الرابع من عام ٢٠٢٣ إلى 59.3%في الفصل الرابع من عام ٢٠٢٤.
- هذا الارتفاع يدل على أن المصارف أصبحت أكثر فعالية في استغلال ودائع عملائها لتحقيق الأرباح عن طريق منح الائتمان. وبشكل أكثر تحديداً، سجلت المصارف الخاصة نسبة أعلى بلغت 67.9%في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤، مما يعكس تحسناً ملحوظاً في ثقة الوحدات الاقتصادية بهذا القطاع.

جدول (٢): تحليل تطور حجم الموجودات لدى القطاع المصرفي في العراق

السنة	اجمالي الموجودات (مليون دينار)	معدل التغير%
2004	162,563,711	—
2005	197,879,316	21.7
2006	253,453,626	28.0
2007	282,180,087	11.3
2008	307,194,947	8.8
2009	334,234,022	8.7
2010	363,492,595	8.7
2011	143,803,608	-60.4
2012	191,355,165	33.0

7.9	206,554,047	2013
9.8	226,821,881	2014
-1.6	222,998,575	2015
-0.7	221,362,663	2016
-29.2	156,691,129	2017
-21.3	123,171,226	2018
8.1	133,254,099	2019
4.0	138,642,977	2020
15.1	159,592,747	2021
24.4	198,661,832	2022
-3.6	191,415,257	٢٠٢٣
7.1	204,936,371	٢٠٢٤

المصدر: أُعد بناءً على بيانات التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي (التقرير الاقتصادي، النشرة الإحصائية) للأعوام ٢٠٠٤-٢٠٢٥

بيانات عام ٢٠٢٣: أُعدت بناءً على تقرير "مؤشرات الإنذار المبكر للربع الثالث لسنة ٢٠٢٤"، الصادر عن هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية - مديرية الحسابات القومية، بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

• بيانات عام ٢٠٢٤: أُعدت بناءً على تقرير "مؤشرات الإنذار المبكر للربع الثالث لسنة ٢٠٢٤"، الصادر عن هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية - مديرية الحسابات القومية، بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

يكشف الجدول عن تحول مهم في أداء القطاع المصرفي العراقي خلال العامين الأخيرين:

١- انتهاء فترة الانكماش وعودة النمو القوي

- **عام ٢٠٢٣** :على عكس التوقعات، شهد إجمالي الموجودات انخفاضًا طفيفًا بنسبة 3.6%-، ليصل إلى ١٩١,٤ تريليون دينار. يُعزى هذا التراجع الطفيف إلى استمرار تأثير عمليات إعادة التقييم المحاسبية لبعض البنوك، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار في بداية العام.
- **عام ٢٠٢٤ :**حقق القطاع المصرفي انتعاشًا قويًا، حيث سجل إجمالي الموجودات نموًا ملحوظًا بنسبة 7.1%، ليصل إلى ٢٠٤,٩ تريليون دينار. هذا الارتفاع هو الأعلى منذ عام ٢٠٢٢ ويشير إلى تعافي الثقة في القطاع.

٢- محركات النمو في عام ٢٠٢٤

يعود سبب هذا النمو الكبير إلى عدة عوامل رئيسية:

- زيادة الائتمان الممنوح :ارتفع رصيد الائتمان النقدي الممنوح من المصارف التجارية من ٦٩,٣ تريليون دينار في عام ٢٠٢٣ إلى ٧٣,٤ تريليون دينار في عام ٢٠٢٤، مما أضاف قيمة كبيرة إلى جانب الأصول (المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٢٤، ص ٣).
- نمو الودائع :سجل إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية نموًا، حيث بلغت ١٣٣,٥ تريليون دينار في عام ٢٠٢٣ و١٢٢,٣ تريليون دينار في عام ٢٠٢٤ (المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٢٤، ص ٣). هذا النمو وفر قاعدة تمويلية أكبر للبنوك.
- تعزيز رؤوس الأموال :استمرت المصارف في تنفيذ تعليمات البنك المركزي بزيادة رؤوس أموالها، حيث ارتفع مجموع رؤوس أموال المصارف العاملة من ١٩,١ تريليون دينار في عام ٢٠٢٣ إلى ٢٠,١ تريليون دينار في عام ٢٠٢٤، مما زاد من قدرتها الإقراضية والاستثمارية (المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٢٤، ص ٣).

٣- مؤشرات كفاءة إيجابية

شهدت مؤشرات كفاءة استخدام الموجودات تحسنًا ملحوظًا، كما هو موضح في جدول (٢) :

- ارتفاع نسبة القروض إلى الموجودات :بلغت هذه النسبة ٣١,٠٨٪ في الربع الثالث من ٢٠٢٤، مقارنة بـ ٣٠,٦٧٪ و٢٩,٧١٪ في الفترات السابقة. هذا يعني أن المصارف أصبحت أكثر كفاءة في تحويل موجوداتها إلى قروض مدرة للدخل.
- ارتفاع معدل العائد على الموجودات :تحسن هذا المؤشر بشكل كبير ليصل إلى ١,٣٪ في الربع الثالث من ٢٠٢٤، مقابل ٠,٨٦٪ و١,١٪ في الفترات المقابلة. هذا يؤكد أن الزيادة في الموجودات صاحبتها زيادة في الأرباح.

٤- مقارنة مع معدلات النمو التاريخية

نمو عام ٢٠٢٤ بنسبة ٧,١٪ يعتبر معتدلاً مقارنة بطفرة عام ٢٠٢٢ التي بلغت ٢٤,٤٪، ولكنه يعتبر مستداماً ويعكس نمواً حقيقياً مدعوماً بالائتمان والودائع، وليس مجرد تأثيرات محاسبية أو ارتفاع أسعار صرف كما حدث في بعض السنوات السابقة. هذا الاستقرار يعزز الثقة في القطاع ويخلق بيئة مواتية للاستثمار.

يظهر التحليل أن القطاع المصرفي العراقي نجح في تجاوز مرحلة التصحيح في عام ٢٠٢٣، ليدخل في عام ٢٠٢٤ في مرحلة نمو متوازن ومستدام .النمو المسجل مدعوم بمؤشرات كفاءة إيجابية، مما يشير إلى تحسن جودة الأصول وربحية القطاع. مع استمرار السياسات الداعمة للبنك المركزي، من المتوقع أن يواصل القطاع المصرفي أداءه الإيجابي في تعزيز دوره كمحرك رئيسي للاقتصاد الوطني.

جدول (٣): تطور حجم الودائع لدى القطاع المصرفي العراقي

السنة	إجمالي الودائع	ودائع القطاع العام	ودائع القطاع الخاص	نسبة ودائع القطاع الخاص إلى الإجمالي%
2004	8,619,809	5,188,470	3,431,339	39.8
2005	10,769,995	7,080,078	3,689,917	34.3
2006	16,928,295	12,177,046	4,751,249	28.0
2007	26,188,926	16,786,388	9,402,538	36.0
2008	34,524,959	22,909,288	11,615,671	33.65
2009	38,582,477	25,896,259	12,686,218	33.0
2010	47,947,232	34,236,047	13,711,185	28.6
2011	56,150,094	37,957,482	18,192,612	32.4
2012	62,005,935	40,890,395	21,115,540	34.0
2013	68,855,487	44,405,473	24,450,014	35.5
2014	74,073,336	49,370,704	24,702,632	33.4
2015	64,344,061	40,707,157	23,636,904	37.0
2016	62,398,733	38,690,313	23,708,420	38.0
2017	67,048,631	40,955,277	26,093,354	39.0
2018	76,893,927	49,529,542	27,364,385	35.6
2019	82,106,425	51,397,741	30,708,684	37.5
2020	84,924,168	49,003,635	35,920,533	42.0
2021	96,071,378	52,828,323	43,243,055	45.0
2022	129,083,322	74,107,135	54,976,187	42.6
2023	133,500,000	73,118,000	56,500,000	42.3
2024	122,300,000	67,650,000	53,200,000	43.5

المصدر:

- بيانات عام ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ عن إجمالي الودائع وودائع القطاع العام: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠٢٤.
- بيانات عام ٢٠٢٣ عن ودائع القطاع الخاص: مشتقة من مصادر أخرى، وتقدر بحوالي ٥٦,٥ تريليون دينار.
- بيانات عام ٢٠٢٤ عن ودائع القطاع الخاص: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠٢٤ (يُظهر انخفاضاً من ١٣٣,٥ تريليون دينار في ٢٠٢٣ إلى ١٢٢,٣ تريليون دينار في ٢٠٢٤)، وتشير تقديرات أخرى إلى حوالي ٥٣,٢ تريليون دينار.

أظهرت البيانات استمرار النمو في إجمالي الودائع المصرفية لعام ٢٠٢٣، تلاه انخفاض ملحوظ في عام ٢٠٢٤. فيما يلي أبرز النقاط التي يمكن تحليلها:

١- بلوغ إجمالي الودائع مستوى تاريخي في عام ٢٠٢٣

واصل إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق ارتفاعه ليسجل حوالي 133.5تريليون دينار في عام ٢٠٢٣، وهو أعلى مستوى خلال فترة الدراسة. يمثل هذا النمو استمراراً للوتيرة التصاعدية التي بدأت منذ عام ٢٠٢١، ويعكس بشكل أساسي ما يلي:

- ارتفاع وتيرة توطين الرواتب :استمرار الحكومة في سياسة توطين رواتب موظفي الدولة في القطاع المصرفي، مما ضخ سيولة كبيرة في الودائع الجارية.
- تحسن الثقة بالجهاز المصرفي :زيادة الثقة لدى المودعين، خاصة في المصارف الخاصة التي شهدت نمواً في ودائعها.

٢- تراجع ملحوظ في إجمالي الودائع خلال عام ٢٠٢٤

على النقيض من الاتجاه التصاعدي المستمر، سجل إجمالي الودائع تراجعاً ملحوظاً في عام ٢٠٢٤، ليصل إلى حوالي 122.3 تريليون دينار .يمكن تفسير هذا التراجع بما يلي:

- ارتفاع تكاليف المعيشة والتضخم :أدت الضغوط التضخمية وارتفاع تكاليف المعيشة إلى قيام المودعين بسحب جزء من مدخراتهم لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية والضرورية.
- توجه نحو الاستثمارات البديلة :ربما يكون جزء من الودائع قد تحول نحو أدوات استثمارية أخرى مثل السندات أو العقار، أو حتى نحو العملات الأجنبية كملاذ آمن في ظل تقلبات سعر الصرف.

٣- استقرار ودائع القطاع العام ثم تراجعها

- عام ٢٠٢٣ :استقرت ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية والمؤسسات العامة) عند حوالي 73.1تريليون دينار، مقارنة بـ ٧٤,١ تريليون دينار في عام ٢٠٢٢. يُعزى هذا الاستقرار إلى استمرار إيداع الإيرادات النفطية الضخمة، ولكن في نفس الوقت، ارتفاع وتيرة الإنفاق الحكومي الذي أدى إلى سحب جزء من هذه الودائع.
- عام ٢٠٢٤ :تراجعت ودائع القطاع العام بشكل أكثر وضوحاً إلى حوالي 67.7تريليون دينار، مما يعكس زيادة الضغوط على المالية العامة وارتفاع النفقات الجارية والاستثمارية.

٤- نمو ودائع القطاع الخاص وتباطؤها

- عام ٢٠٢٣ :واصلت ودائع القطاع الخاص نموها لتصل إلى حوالي 56.5تريليون دينار، مع استمرار ارتفاع نسبة مساهمتها في إجمالي الودائع، مما يعكس تنامي دور القطاع الخاص وتحسن بيئة الأعمال.
- عام ٢٠٢٤ :تباطأ نمو ودائع القطاع الخاص بشكل كبير، حيث تشير التقديرات إلى تراجعها إلى حوالي 53.2تريليون دينار . يعكس هذا التباطؤ تأثير الظروف الاقتصادية الصعبة على دخل الأفراد والشركات، مما قلل من قدرتهم على الادخار.

٥- ثبات نسبي في هيكل الودائع

حافظت ودائع القطاع الخاص على حصتها من إجمالي الودائع عند حوالي 43%-42%في عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، وهي نسبة مشابهة لعام ٢٠٢٢ (٤٢,٦٪). هذا الثبات النسبي يشير إلى أن القطاعين العام والخاص قد وصلا إلى مرحلة استقرار في هيكل الودائع، على الرغم من التقلبات في القيم المطلقة. لا تزال ودائع القطاع العام تشكل الجزء الأكبر من إجمالي الودائع (٥٥-٥٧٪)، مما يبرز استمرار هيمنة القطاع العام على السيولة المصرفية.
يظهر تحليل تطور الودائع المصرفية أن عام ٢٠٢٣ كان عام ذروة تاريخياً من حيث حجم الودائع، تلاه عام ٢٠٢٤ الذي شهد تراجعاً ملحوظاً. يمكن تفسير هذا الانخفاض بارتفاع تكاليف المعيشة، وزيادة الإنفاق الحكومي، والتوجه نحو استثمارات بديلة. في المقابل، يظل هيكل الودائع ثابتاً نسبياً مع استمرار هيمنة القطاع العام. في نهاية عام ٢٠٢٤، بلغت ودائع القطاع الخاص حوالي ٥٣,٢ تريليون دينار، وهي النسبة الأكبر من إجمالي الودائع التي يتحكم فيها القطاع الخاص خلال السنوات الأخيرة.

ثانياً: العلاقة بين الائتمان والناتج المحلي الإجمالي

تعد العلاقة بين الائتمان المصرفي ونمو الناتج المحلي الإجمالي من الموضوعات التي تحظى بأهمية كبيرة في الدراسات المالية والاقتصادية. وقد بين الاقتصادي شومبيتر (١٩١٢) أن الخدمات المقدمة من قبل مؤسسات الوساطة المالية (مثل جذب المدخرات والتشخيص الأمثل لها وتوجيهها نحو المشاريع الاستثمارية المنتجة) هي خدمات مهمة لتشجيع النمو في النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي (هيبة، ٢٠١٨، ٣٥٥). وعليه، فإن العلاقة بينهما هي علاقة طردية، فزيادة الائتمان تؤدي إلى زيادة الاستثمار، ثم زيادة الإنتاج والدخول، ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي. والجدول (٤) يبين تلك العلاقة.

الجدول (٤): الناتج المحلي الإجمالي ومدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوينه

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	معدل التغير السنوي %	نسبة مساهمة القطاعات السلعية%	نسبة مساهمة القطاعات التوزيعية%	نسبة مساهمة القطاعات الخدمية%
2004	53,235,358.7	—	69	15	16
2005	73,533,598.6	38.13	70	14.4	15.6
2006	95,587,954.8	29.99	67.2	14	18.8
2007	111,455,813.4	16.6	65	14	21
2008	157,026,061.6	40.89	66	12	22
2009	130,643,200.4	-16.8	57.2	15.2	27.6
2010	162,064,565.5	24.05	59	14	27
2011	217,327,107.4	34.1	62	12	26
2012	254,225,490.7	16.98	62	12	26
2013	273,587,529.2	17.61	62	16	22
2014	266,332,655.1	-2.65	60.03	16.86	23.11
2015	194,680,971.8	-26.9	49.15	22.45	28.4
2016	196,924,141.7	1.15	49.70	22.45	27.85
2017	221,665,709.5	12.56	53.59	22.45	24.96
2018	268,918,874.0	21.31	56.32	20.20	23.48
2019	276,157,867.6	2.69	56.07	18.95	24.99
2020	215,661,516.5	-21.92	45.62	21.21	33.17
2021	301,152,818.8	39.64	56.76	17.54	25.70
2022	383,064,152.3	27.19	65.35	15.32	19.33
2023	415,600,000	8.5	63.2	15.1	21.7
2024	363,500,000	-12.5	61.8	15.5	22.7
2025	336,700,000	-7.4	60.5	15.8	23.7

المصدر: أُعد بناءً على بيانات النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي والجهاز المركزي للإحصاء - وزارة التخطيط، للأعوام (٢٠٠٤-٢٠٢٤)، وتقديرات صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٢٥. تم تقدير أسعار صرف الدولار مقابل الدينار لعام ٢٠٢٥ عند ١,٣٠٠ دينار/دولار* .

يكشف الجدول عن تحولات هامة في الاقتصاد العراقي خلال هذه الفترة:

١- نمو قوي يتبعه تراجع حاد ثم استقرار نسبي

- **عام ٢٠٢٣ :**حقق الاقتصاد العراقي نمواً ملحوظاً بنسبة ٨,٥٪، ليصل الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤١٥,٦ تريليون دينار. يعزى هذا النمو إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وتحسن الإنتاج النفطي. كما ساهم الاستقرار النسبي في الوضع الأمني في تحفيز بعض الأنشطة الاقتصادية غير النفطية.
- **عام ٢٠٢٤ :**شهد الاقتصاد تراجعاً حاداً بنسبة -١٢,٥٪، ليهبط الناتج إلى ٣٦٣,٥ تريليون دينار. يُعزى هذا الانكماش بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار النفط الخام عالمياً وتأثير ذلك على الإيرادات النفطية، إضافة إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي الذي أثر على الطلب على النفط العراقي.
- **عام ٢٠٢٥ :**تواصل الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض، وإن بوتيرة أبطأ (-٧,٤٪)، ليصل إلى حوالي ٣٣٦,٧ تريليون دينار. يعكس هذا التراجع استمرار الضغوط على القطاع النفطي، إلى جانب تحديات هيكلية أخرى مثل ضعف الاستثمار في القطاعات غير النفطية. تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الناتج المحلي للعراق قد يهبط بنسبة ٠,٩٪ في ٢٠٢٥، مع عجز متوقع في الموازنة.

٢- استمرار هيمنة القطاعات السلعية ولكن بوتيرة أقل

- على الرغم من التقلبات، لا تزال القطاعات السلعية (النفط والغاز بشكل أساسي) المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت مساهمتها حوالي ٦٠-٦٣٪ خلال هذه الفترة.
- **عام ٢٠٢٣ :**بلغت مساهمة القطاع النفطي حوالي ٦٠,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس الاعتماد الكبير على عوائد النفط كمصدر رئيسي للدخل.
- **عام ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ :**انخفضت مساهمة القطاعات السلعية تدريجياً إلى ٦١,٨٪ و ٦٠,٥٪ على التوالي، نتيجة لانخفاض أسعار النفط وجهود الحكومة لتنويع الاقتصاد، وإن كانت محدودة.

٣- نمو ملحوظ في القطاعات الخدمية والتوزيعية

- شهدت القطاعات الخدمية والتوزيعية تحسناً ملحوظاً خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت حصتها المجمعة من حوالي ٣٦,٨٪ عام ٢٠٢٣ إلى حوالي ٣٩,٥٪ عام ٢٠٢٥.
- **القطاعات الخدمية :**ارتفعت مساهمتها من ٢١,٧٪ عام ٢٠٢٣ إلى ٢٣,٧٪ عام ٢٠٢٥. يُعزى هذا النمو إلى زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم، وتحسن بعض الخدمات المالية والمصرفية، رغم التحديات.
- **القطاعات التوزيعية :**ارتفعت مساهمتها من ١٥,١٪ عام ٢٠٢٣ إلى ١٥,٨٪ عام ٢٠٢٥. هذا النمو يعكس نشاطاً متزايداً في قطاعات التجارة والنقل والاتصالات، مدعوماً بالتحول الرقمي وتوسع استخدام التكنولوجيا.

٤- تحليل معدلات التغير السنوي

- **عام ٢٠٢٣ :**النمو الإيجابي بنسبة ٨,٥٪ جاء مدعوماً بارتفاع أسعار النفط وتحسن الإنتاج، مع استقرار نسبي في القطاع غير النفطي.
- **عام ٢٠٢٤ :**الانكماش الحاد بنسبة -١٢,٥٪ يعكس هشاشة الاقتصاد العراقي واعتماده المفرط على النفط، حيث انخفضت الإيرادات النفطية بشكل حاد بسبب هبوط الأسعار العالمية.
- **عام ٢٠٢٥ :**استمر الانكماش بنسبة -٧,٤٪، مما يشير إلى أن الاقتصاد لم يتعاف بعد من صدمة ٢٠٢٤، وأن الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد لم تصل بعد إلى مستوى يمكنه من تعويض التراجع في القطاع النفطي.

يظهر التحليل أن الاقتصاد العراقي لا يزال يعاني من التقلبات الحادة المرتبطة بأسعار النفط، حيث حقق نمواً قوياً في عام ٢٠٢٣ يليه انكماش حاد في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥. على الرغم من التحسن الملحوظ في مساهمة القطاعات الخدمية والتوزيعية، لا تزال القطاعات السلعية (النفطية) هي المهيمنة، مما يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية. إن استمرار التقلبات الحادة في الناتج المحلي الإجمالي يعكس الحاجة الملحة إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية وتنويع مصادر الدخل، لتقليل الاعتماد على النفط وبناء اقتصاد أكثر استقراراً واستدامة.

ثالثاً: العلاقة بين الائتمان وعرض النقد

العلاقة بين عرض النقد والائتمان المصرفي هي علاقة طردية .فعندما يتخذ البنك المركزي سياسة نقدية توسعية، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة عرض النقد بدافع تخفيض سعر الفائدة، مما يزيد من قدرة المصارف التجارية في منح الائتمان المصرفي. ومن جهة أخرى، فإن قيام المصارف التجارية بمنح القروض يؤدي إلى خلق ودائع جديدة (ودائع مشتقة)، مما يعني توليد تيارات إضافية في عرض النقد وبالتالي زيادته (الجنابي وارسالن، ٢٠٠٩، ٢٦٠). فكلما زاد الائتمان، زاد عرض النقد، والعكس صحيح.

جدول (٥): تطور عرض النقد (M2) في العراق

السنة	عرض النقد M2 (مليون دينار)	معدل التغير السنوي(%)
2004	11,498,148	—
2006	21,050,249	83.1%
2008	34,861,927	65.6%
2010	60,289,168	73.0%
2012	75,336,128	25.0%
2014	90,566,930	20.2%
2016	90,466,370	-0.1%
2018	95,390,725	5.4%
2020	119,906,260	25.7%
2022	168,291,372	40.3%
2023	181,091,810	7.6%
2024	174,000,000	-3.9%
2025	167,281,000	-3.9%

معدل النمو السنوي المركب%-0.2 :(2022-2025)

المصادر:
- بيانات عام ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤: أُعدت بناءً على "التقرير السنوي للسياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠٢٤" (ص ٤).
- بيانات عام ٢٠٢٥: أُعدت بناءً على بيانات "Trading Economics" عن عرض النقود M2 في العراق لشهر ديسمبر ٢٠٢٥.

يكشف الجدول عن تحولات هامة في السياسة النقدية وديناميكيات السيولة في العراق خلال هذه الفترة:

١- بلوغ عرض النقد مستوى تاريخي في عام ٢٠٢٣

سجل عرض النقد M2 أعلى مستوى له على الإطلاق في يوليو ٢٠٢٤، حيث بلغ ١٨١,٠٩١,٨١ مليار دينار عراقي، وبلغ متوسطه لعام ٢٠٢٣ حوالي ١٨١,٠ تريليون دينار. يمثل هذا الارتفاع استمراراً للنمو التصاعدي الذي بدأ منذ عام ٢٠٢٠، ويعكس بشكل أساسي ما يلي:

- **السياسة النقدية التوسعية :**اتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية لمواجهة آثار الصدمات الاقتصادية، مما أدى إلى ضخ سيولة كبيرة في الاقتصاد.
- **ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية :**ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي إلى ١٤٥,٣ تريليون دينار في عام ٢٠٢٣ ,مما انعكس على زيادة عرض النقد.
- **الإنفاق الحكومي :**استمرار الحكومة في سياسة الإنفاق العام المرتفع، خاصة على الرواتب والأجور، مما ضخ سيولة كبيرة في الودائع الجارية.

٢- تراجع ملحوظ في عرض النقد خلال عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥

على النقيض من الاتجاه التصاعدي المستمر، سجل عرض النقد تراجعًا ملحوظًا في عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥:

- **عام ٢٠٢٤ :**انخفض عرض النقد إلى حوالي ١٧٤,٠ تريليون دينار، مسجلاً تراجعًا بنسبة -٣,٩٪. يمكن تفسير هذا التراجع بما يلي:
  - **ارتفاع أسعار الفائدة :**رفع البنك المركزي أسعار الفائدة إلى ٧,٥٪ في عام ٢٠٢٤، مما قلل من الطلب على الائتمان وساهم في امتصاص السيولة الزائدة.
  - **سياسة نقدية انكماشية :**اتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية للحد من الضغوط التضخمية، من خلال زيادة نسبة الاحتياطي القانوني وبيع العملة الأجنبية لامتصاص السيولة.
  - **انخفاض الاحتياطيات الأجنبية :**تراجعت الاحتياطيات الأجنبية إلى ١٣٠,٣ تريليون دينار في عام ٢٠٢٤، مما أثر سلباً على جانب الأصول من الميزانية النقدية للبنك المركزي.
- **عام ٢٠٢٥ :**استمر عرض النقد في التراجع، حيث انخفض إلى حوالي ١٦٧,٣ تريليون دينار في ديسمبر ٢٠٢٥، بنفس نسبة التراجع -٣,٩٪. يعكس هذا التراجع استمرار السياسة النقدية الانكماشية، بالإضافة إلى:
  - **انخفاض أسعار النفط :**أثر انخفاض أسعار النفط العالمية سلباً على الإيرادات النفطية، وبالتالي على السيولة المحلية.
  - **الاستقرار النقدي :**ساهم تراجع عرض النقد في تحقيق الاستقرار النقدي، حيث ارتفع معامل الاستقرار النقدي من ٢,٥٪ في ٢٠٢٤ إلى ١٤,٦٪ في ٢٠٢٥.

٣- معدل النمو السنوي المركب (CAGR) للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥

بلغ معدل النمو السنوي المركب لعرض النقد خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥ حوالي **-0.2%**، مما يشير إلى أن عرض النقد في نهاية عام ٢٠٢٥ كان أقل مما كان عليه في نهاية عام ٢٠٢٢. هذا يعكس نجاح البنك المركزي في السيطرة على السيولة وعكس الاتجاه التصاعدي الذي كان سائدًا في السنوات السابقة.

٤- انعكاسات على الاستقرار النقدي والتضخم

- **تحقيق الاستقرار النقدي :**أسهم تراجع عرض النقد في تحقيق الاستقرار النقدي، حيث انخفضت نسبة الإفراط النقدي من ٥,٥٪ في ٢٠٢٤ إلى ٢,٠٪ في ٢٠٢٥.
- **انخفاض التضخم :**ترافق تراجع عرض النقد مع انخفاض ملحوظ في معدلات التضخم، حيث انخفض من ٤,٤٪ في ٢٠٢٤ إلى ٢,٦٪ في ٢٠٢٥، مما يؤكد العلاقة الطردية بين عرض النقد والتضخم.
- **تحسن سرعة تداول النقود :**ارتفعت سرعة تداول النقود من ٢,٢ مرة في ٢٠٢٤ إلى ٢,٤ مرة في ٢٠٢٥، مما يعني أن وحدة النقود الواحدة استُخدمت في عدد أكبر من المعاملات، وهو مؤشر على تحسن الكفاءة الاقتصادية.

يظهر التحليل أن السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي نجحت في عكس المسار التصاعدي لعرض النقد، حيث انتقل من مرحلة التوسع الكبير في الأعوام السابقة إلى مرحلة الانكماش المُدار في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥. تراجع عرض النقد أسهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار النقدي، وخفض معدلات التضخم، وتحسين سرعة تداول النقود. على الرغم من أن هذا التراجع قد يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي في الأجل القصير، إلا أنه يعتبر خطوة ضرورية لتحقيق الاستدامة المالية والنقدية على المدى الطويل، وبناء اقتصاد أكثر استقراراً.

رابعاً: العلاقة بين الائتمان والتضخم

من حيث المبدأ، إن منح الائتمان المصرفي يؤدي إلى زيادة حجم النقود والتأثير على السيولة العامة في الاقتصاد. لذا فإن العلاقة بين زيادة أو تطور حجم الائتمان تكون علاقة طردية باتجاه زيادة حجم القروض من جهة والتضخم من جهة أخرى، على افتراض ثبات العوامل الاقتصادية الأخرى (الحلو، ٢٠٢١، ١٢٢). فالتوسع في منح الائتمان لغرض تحريك عجلة الاستثمار والاستهلاك يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي ارتفاع الأسعار في حالة عجز العرض عن تلبية الطلب.

جدول (٦): تطور معدل التضخم في العراق

السنة	معدل التضخم(%)
2004	27.0
2005	37.0
2006	53.2
2007	-10.0
2008	12.6
2009	9.6
2010	2.9
2011	5.8
2012	6.0
2013	1.9
2014	2.2
2015	1.4
2016	0.5
2017	0.2
2018	0.3
2019	-0.2
2020	0.57
2021	6.0
2022	5.0
2023	4.4 - 6.6
2024	2.8 - 3.1
2025	1.5 - 2.5

- **ملاحظة بشأن البيانات :(2023-2025)** تعكس القيم للسنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٥ نطاقاً من أعلى وأدنى التقديرات المتاحة، بسبب تباين البيانات بين المصادر المختلفة.
- **المصادر:(2023-2025)**
  - **عام ٢٠٢٣**) 6.6% :البنك المركزي العراقي، أيلول ٢٠٢٤(؛ ٤,٤ (FocusEconomics)% ؛٤,٣٦ (Macrotrends).%
  - **عام ٢٠٢٤** 2.8% :للربع الرابع (البنك المركزي العراقي، آذار ٢٠٢٥)؛ ٣,١٪ في أيلول (البنك المركزي العراقي، أيلول ٢٠٢٤).
  - **عام ٢٠٢٥**) 1.5% :صندوق النقد الدولي، كانون الثاني ٢٠٢٦(؛ ٢,٥%.(IMF)

يكشف تحليل السنوات الأخيرة عن تطورات مهمة:

١- عام ٢٠٢٣: ذروة تضخمية جديدة ثم تراجع

سجل عام ٢٠٢٣ معدلات تضخم مرتفعة، بلغت ذروتها عند **6.6%**، متجاوزة بذلك مستوى عام ٢٠٢٢ (٥,٠٪). يعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى عدة عوامل مترابطة:

- **تأثير تخفيض العملة**: استمرار تداعيات قرار تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار في ديسمبر ٢٠٢٠، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة التي يعتمد عليها العراق بشكل كبير.
- **الحرب الروسية الأوكرانية**: تسببت هذه الحرب في صدمة عرض عالمية، مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار السلع الأساسية، ولا سيما الطاقة والغذاء، والتي يشكلان وزناً كبيراً في سلة المستهلك العراقي.
- **تسارع وتيرة النمو الاقتصادي**: تزامن ذلك مع تحسن ملحوظ في النشاط الاقتصادي، مما زاد الطلب الكلي.

ومع ذلك، بدأت معدلات التضخم في التراجع التدريجي خلال النصف الثاني من العام، حيث بلغت ٤,٣٦٪ في المتوسط السنوي وفقًا لبيانات Macrotrends.

٢- عام ٢٠٢٤: انحسار الضغوط التضخمية

شهد عام ٢٠٢٤ انخفاضاً ملحوظاً في معدلات التضخم، حيث تراوحت التقديرات بين **2.8%** و٣,١ **%**. يعكس هذا التراجع نجاح الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والبنك المركزي العراقي، والتي تضمنت:

- **استقرار سعر الصرف**: تمكن البنك المركزي من تحقيق استقرار نسبي في سعر صرف الدينار مقابل الدولار، مما قلل من تأثير التضخم المستورد.
- **تراجع أسعار السلع العالمية**: ساهم انخفاض أسعار السلع الأساسية (الغذاء والطاقة) في الأسواق العالمية في تخفيف الضغوط على الأسعار المحلية.
- **نجاح السياسة النقدية**: أظهرت بيانات البنك المركزي أن معدل التضخم السنوي انخفض من ٤٪ في الربع الرابع من ٢٠٢٣ إلى ٢,٨٪ في الربع الرابع من ٢٠٢٤، وهو ما يعكس الاستقرار السعري ونجاح السياسة النقدية في احتواء التضخم.

٣- عام ٢٠٢٥: استمرار الانخفاض وتحقيق مستويات قياسية

استمر التضخم في مساره التنازلي خلال عام ٢٠٢٥، ليصل إلى أدنى مستوياته خلال العقدين الماضيين. بلغ متوسط التضخم السنوي وفقًا لتقديرات FocusEconomics حوالي **0.3%**، بينما أشار صندوق النقد الدولي إلى **1.5%** في نهاية العام. ومن أبرز المؤشرات:

- **تسجيل انكماش سعري في بعض الفصول**: أعلن البنك المركزي العراقي أن معدل التضخم انخفض ليصبح **-0.8%** في الفصل الثالث من عام ٢٠٢٥، بعد أن كان ٣,٥٪ في الفصل الثالث من عام ٢٠٢٤.
- **المرتبة الأدنى عربياً**: صنفت بيانات صندوق النقد الدولي العراق ضمن الدول العربية الأقل تضخماً بنهاية عام ٢٠٢٥، بمعدل ١,٥٪، مما يعكس استقراراً نسبياً في الأسعار المحلية.
- **عوامل الانخفاض**: يرتبط هذا التحسن بعدة عوامل، من بينها تحسن وفرة السلع في الأسواق، واستقرار سعر الصرف، والسياسات الحكومية المتعلقة بالاستيراد والإنفاق العام.

يظهر تحليل مسار التضخم في العراق للسنوات (٢٠٢٣-٢٠٢٥) أن الاقتصاد العراقي قد نجح في تجاوز ذروة التضخم التي بلغها في عام ٢٠٢١، ليدخل في مرحلة جديدة من **الاستقرار السعري النسبي**. على الرغم من التحديات الداخلية والخارجية، تمكنت السياسة النقدية من احتواء الضغوط التضخمية وتحقيق تراجع ملحوظ في معدلات التضخم إلى مستويات هي الأدنى منذ عقدين. هذا الانخفاض يعزز القدرة الشرائية للمواطنين ويعكس استقراراً اقتصادياً مهماً، وهو ما يضع العراق في مصاف الدول العربية الأقل تضخماً.

خامساً: العلاقة بين الائتمان والبطالة

تتمثل أهمية الائتمان المصرفي في خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل وزيادة قوتهم الشرائية، مما يرفع المستوى المعاشي عن طريق التوسع في الأنشطة الاقتصادية وزيادة الدخل القومي (ساملسون وآخرون، ٢٠٠١، ٦٢٠). وهناك علاقة عكسية بين الائتمان المصرفي والبطالة، إذ أن زيادة منح الائتمان تعني زيادة المشاريع الاستثمارية، وبالتالي زيادة في الدخول وارتفاع معدل العمالة، مما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة. لكن هذا الأثر يتوقف على طبيعة الائتمان؛ فالقروض التي تمنح لغرض التوسع في الاستثمارات القائمة باتجاه الكثافة الرأسمالية قد لا تحقق أثراً كبيراً في البطالة، بينما الاستثمارات الجديدة تتطلب عنصر العمل بشكل أكبر.

جدول (٧): تطور معدل البطالة في العراق

السنة	معدل البطالة(%)	ملاحظات / المصدر
2004	26.8	أعلى مستوى خلال الفترة (بيانات أولية)
2005	8.6	بيانات Macrotrends تقديرات نمذجة منظمة العمل الدولية
2006	17.5	انخفاض حاد بعد الاستقرار النسبي
2007	8.7	بيانات Macrotrends تقديرات نمذجة منظمة العمل الدولية
2008	15.34	ارتفاع بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية
2009	8.4	بيانات Macrotrends تقديرات نمذجة منظمة العمل الدولية
2010	14.5	استمرار التحديات الاقتصادية
2011	8.2	بيانات YCharts تقديرات نمذجة منظمة العمل الدولية
2012	11.92	بداية مرحلة ارتفاع تدريجي
2013	9.2	بيانات Macrotrends تقديرات نمذجة منظمة العمل الدولية
2014	10.6	تأثر بالحرب على داعش وهبوط أسعار النفط
2015	10.8	استمرار التأثيرات السلبية
2016	10.8	ذروة التأثيرات السلبية
2017	13.0	بداية التعافي الأمني لكن البطالة ترتفع
2018	14.07	استمرار الارتفاع
2019	14.1	بياناتStatista
2020	16.2	تأثر بجائحة كورونا وانخفاض النفط
2021	16.2 - 16.5	أعلى مستوى خلال الفترة (بيانات متعددة)
2022	15.55	تراجع طفيف
2023	15.2 - 15.6	YCharts: 15.24%؛ تقديرات متعددة
2024	15.3 - 15.5	YCharts: 15.29%؛Economics: 15.50%
2025	15.5	تقديرات: ١٣٪ (وزارة التخطيط) - ١٥,٥٪ (Trading Economics/YCharts)

المصادر:

- الأعوام (2005, 2007, 2009, 2011, 2013, 2015, 2017, 2019): Macrotrends, YCharts, Statista تقديرات نمذجة منظمة العمل الدولية
- الأعوام (2023-2025): Trading Economics, Statista, Macrotrends, YCharts, وزارة التخطيط العراقية.

يمكن ملاحظة ثلاث مراحل رئيسية في مسار البطالة:

المرحلة الأولى: ارتفاع حاد يليه انخفاض سريع(2004-2005)

- **عام ٢٠٠٤** :سجلت البطالة أعلى مستوى لها خلال فترة الدراسة (٢٦,٨٪). يُعزى هذا الارتفاع إلى تداعيات الغزو والاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، والتي شملت حل الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية، وتسريح أعداد كبيرة من الموظفين دون توفير بدائل، وتدمير البنى التحتية.
- **عام ٢٠٠٥** :انخفضت البطالة بشكل حاد إلى ٨,٦٪ وفقاً لتقديرات نمذجة منظمة العمل الدولية. يعكس هذا الانخفاض بدء عمليات الإعمار، وامتصاص القطاعين العام والخاص لأعداد كبيرة من العمالة، وانخراط الكثيرين في سلك الجيش والشرطة.

المرحلة الثانية: تقلبات وصعود تدريجي(2006-2014)

- شهدت هذه الفترة تقلبات كبيرة، حيث ارتفعت البطالة إلى ١٧,٥٪ عام ٢٠٠٦ (بسبب تصاعد العنف) ثم انخفضت إلى ١٥,٣٤٪ عام ٢٠٠٨ مع تحسن الأوضاع الأمنية النسبي.
- سجلت البطالة أدنى مستوياتها في هذه المرحلة عند ٩,٢٪ عام ٢٠١٣، مدعومةً بارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق الحكومي على التوظيف والمشاريع.
- عاودت البطالة الارتفاع التدريجي ابتداءً من عام ٢٠١٤ (١٠,٦٪)، متأثرةً بانخفاض أسعار النفط واندلاع الحرب ضد تنظيم "داعش"، مما أدى إلى توقف العديد من المشاريع وتهجير السكان.

المرحلة الثالثة: مستويات مرتفعة ومستدامة(2015-2025)

- شهدت هذه الفترة استقرار البطالة عند مستويات مرتفعة (١٠,٨٪ - ١٦,٥٪) مع قمم قياسية.
- **القمة القياسية :(2020-2021)** بلغت البطالة أعلى مستوياتها على الإطلاق (١٦,٢٪ - ١٦,٥٪) متأثرة بجائحة كورونا التي أوقفت العديد من الأنشطة الاقتصادية، وانخفاض أسعار النفط الذي أثر على الإيرادات الحكومية، وتباطؤ عملية التعافي الاقتصادي.
- **استقرار نسبي عند مستويات عالية :(2022-2025)** بعد التراجع الطفيف في عام ٢٠٢٢ (١٥,٥٥٪)، استقرت البطالة في السنوات الأخيرة (٢٠٢٣-٢٠٢٥) عند مستويات تتراوح بين ١٥,٢٪ و١٥,٦٪، مع وجود تباين في التقديرات بين المصادر. يعكس هذا الاستقرار عند مستويات مرتفعة استمرار التحديات الهيكلية العميقة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

أبرز التحديات الهيكلية الكامنة وراء استمرار ارتفاع البطالة

١. **ضعف مساهمة القطاع الخاص** :لا يزال القطاع الخاص غير قادر على استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي العمل، وذلك بسبب البيئة الاستثمارية غير الجاذبة، وغلاء المعاملات، والفساد، وضعف البنية التحتية.
٢. **اختلال هيكل التعليم والتدريب** :يعاني مخرجات التعليم من عدم التوافق مع متطلبات سوق العمل، مما يخلق فجوة بين المهارات المتاحة والمطلوبة، ويساهم في ارتفاع بطالة الشباب.
٣. **النمو السكاني المتسارع** :يضغط النمو السكاني المرتفع (حوالي ٢,٥٪ سنويًا) على سوق العمل، حيث يدخل أكثر من ٣٠٠ ألف شخص إلى سوق العمل كل عام، مما يتطلب خلق فرص عمل هائلة لاستيعابهم.
٤. **بطالة الشباب والنساء** :تعتبر بطالة الشباب (الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة) وبطالة النساء من أعلى المعدلات في المنطقة، مما يعكس تحديات اجتماعية واقتصادية إضافية.

يظهر تحليل الجدول المكمل أن البطالة في العراق قد تطورت من حالة ارتفاع حاد ومؤقت إلى حالة مزمنة وهيكلية. بعد أن انخفضت بشكل كبير في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بفضل الاستقرار النسبي والإنفاق الحكومي، استقرت عند مستويات مرتفعة وخطيرة منذ عام ٢٠١٤، وتجاوزت ذروتها خلال جائحة كورونا. استمرار البطالة عند مستويات ١٥-١٦٪ في السنوات الأخيرة يعكس فشل السياسات الاقتصادية في معالجة جذور المشكلة، وفي مقدمتها الاعتماد المفرط على النفط، وضعف القطاع الخاص، واختلال هيكل التعليم. إن تحويل الاقتصاد من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج ومتنوع هو السبيل الوحيد لامتصاص البطالة المزمنة وتحسين مستويات المعيشة.

المبحث الثالث: القياس الاقتصادي تحليل VAR واختبارات السببية

يهدف هذا المبحث إلى تقدير وتحليل العلاقة بين الائتمان النقدي (كمتغير مستقل) وأربعة مؤشرات رئيسية للاقتصاد الكلي في العراق وهي: الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقد، معدل التضخم، ومعدل البطالة (كمتغيرات تابعة). ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات (VAR) الذي يعد من أكثر النماذج ملاءمة لتحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات، وذلك بعد التأكد من خصائص السكون (Stationarity) وتحديد فترات الإبطاء المثلى(Optimal Lag Lengths) ، وصولاً إلى اختبار السببية .(Toda-Yamamoto Causality) تم الاعتماد على بيانات ربع سنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)، وتم تقدير النماذج باستخدام برنامج.(EViews 12)

أولاً: منهجية التقدير – نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات(VAR)

يعد نموذج (VAR) الذي اقترحه (Sims, 1980) تطويرًا مهمًا في منهجيات القياس الاقتصادي، حيث يعالج قصور النماذج الهيكلية التقليدية التي تفرض قيودًا مسبقة على العلاقات بين المتغيرات. يقوم هذا النموذج على فكرة أن كل متغير في النظام يُعبر عنه كدالة خطية في القيم السابقة (المتباطئة زمنياً) لنفسه وللباقي المتغيرات الأخرى في النظام.
تتمثل أهم مزايا هذا النموذج في: (**صندوق النقد الدولي IMF** -2025، ٢٠١٩، ٢٦).
١. **المرونة** :يتعامل مع جميع المتغيرات على أنها متغيرات داخلية(Endogenous) ، مما يسمح بدراسة التأثيرات المتبادلة والتداخلات الديناميكية فيما بينها دون الحاجة إلى تمييز مسبق بين متغيرات داخلية وخارجية.
٢. **الملاءمة للتنبؤ :(Forecasting)** يعتبر نموذجًا ممتازًا لأغراض التنبؤ، خاصة على المدى القصير، لأنه يلتقط الأنماط الديناميكية في البيانات.
٣. **التعامل مع درجات التكامل المختلفة :**على عكس بعض نماذج التكامل المشترك التقليدية، يمكن تطبيق نموذج (VAR) على السلاسل الزمنية حتى لو كانت درجات تكاملها مختلفة I(0) و I(1) وحتى(I(2) ، بشرط أن تكون مستقرة بعد أخذ الفروق المناسبة.
يتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لكل معادلة على حدة، وتكون المقدرات الناتجة متسقة وفعالة وغير متحيزة.(Gujarati, 2004)

ثانياً: إجراءات التقدير والتحليل القياسي

١- اختبار سكون السلاسل الزمنية(Unit Root Test)

لتجنب الانحدار الزائف، تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار .ADF النتائج موضحة في الجدول.(8)

جدول (8) : درجة تكامل متغيرات الدراسة

المتغير	درجة التكامل
X الائتمان النقدي	I(2)
Y1 الناتج المحلي	I(1)
Y2 عرض النقد	I(2)
Y3 التضخم	I(1)
Y4 البطالة	I(1)

المصدر: أُعدت من قبل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج(EViews 12) ، وذلك استناداً إلى منهجية.(Dickey & Fuller, 1979)

وجود درجات تكامل مختلفة يستدعي استخدام نموذج VAR الذي لا يشترط نفس الدرجة.

تحليل النتائج:

- المتغيرات(Y1 ، Y3، Y4)كانت غير ساكنة عند المستوى وأصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول.I(1)
- المتغيرات(X) ، (Y2)كانت غير ساكنة عند المستوى والفرق الأول وأصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الثاني.I(2)

الاستنتاج :وجود درجات تكامل مختلفة يستدعي استخدام نموذج VAR الذي لا يشترط أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وذلك لتجنب نتائج الانحدار الزائف.

التحليل :وجود درجات تكامل مختلفة يستدعي استخدام نموذج VAR الذي لا يشترط نفس الدرجة.

ثانياً: تحديد فترات الإبطاء المثلى

تم تحديد فترات الإبطاء المثلى لكل نموذج باستخدام معيار AIC و:SC

- نموذج (الائتمان ← الناتج المحلي): فترة إبطاء واحدة.
- نموذج (الائتمان ← عرض النقد): فترتا إبطاء.
- نموذج (الائتمان ← التضخم): خمس فترات إبطاء.
- نموذج (الائتمان ← البطالة): فترتا إبطاء.

"بعد التأكد من خصائص السلاسل الزمنية، تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات (VAR)باستخدام برنامج EViews (12، وذلك وفق المنهجية التي طورها Sims, 1980، كما تم الاعتماد على معياري (Akaike - AIC)و(Schwarz - SC) لتحديد فترات الإبطاء المثلى. يلخص الجدول (٩) أهم نتائج تقدير النموذج."

لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين الائتمان النقدي ومؤشرات الاقتصاد الكلي، تم استخدام اختبار(Toda-Yamamoto, 1995) ، والذي تم تنفيذه باستخدام برنامج .(EViews 12) يعرض الجدول (١٠) نتائج هذا الاختبار".

ثالثاً: تقدير نموذج VAR وتحليل النتائج

جدول (٩): ملخص نتائج تقدير نماذجVAR

النموذج	R^2	المعلمة(β)	العلاقة	الدلالة
X الناتج المحلي → Y1	93%	0.478موجبة	طردية	معنوي
X عرض النقد → Y2	99%	0.071موجبة	طردية	غير معنوي*
X التضخم → Y3	93%	3.8موجبة	طردية	معنوي
X البطالة → Y4	84%	1.19-سالبة	عكسية	غير معنوي*

المصدر: أُعدت من قبل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج(EViews 12) ، وذلك استناداً إلى منهجية.(Sims, 1980)

التفسير التفصيلي للنتائج:

- أثر الائتمان في الناتج المحلي الإجمالي:(X → Y1)
  - $R^2 = 93\%$: يعني أن الائتمان النقدي يفسر ٩٣٪ من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي، وهي نسبة عالية جداً تؤكد أن الناتج المحلي في العراق حساس جداً للتغيرات في الائتمان.
  - $\beta = 0.478$ (موجبة): زيادة الائتمان النقدي بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٤٧٨٪، مع ثبات العوامل الأخرى. هذه النتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية وتؤكد الدور الإيجابي للائتمان في تحفيز الاستثمار والإنتاج .
- **أثر الائتمان في عرض النقد:(X → Y2)**
  - $R^2 = 99\%$: نسبة شبه كاملة، تؤكد أن الائتمان هو المحدد الأقوى لعرض النقد في العراق.
  - $\beta = 0.071$ (موجبة): زيادة الائتمان بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة عرض النقد بنسبة ٠,٠٧١٪ فقط. صغر هذا المعامل قد يعود إلى أن جزءاً كبيراً من الائتمان الجديد قد لا يعود إلى الجهاز المصرفي كودائع (يتسرب خارج القطاع المصرفي)، أو أن سرعة دوران النقود منخفضة.
- **أثر الائتمان في التضخم:(X → Y3)**
  - $R^2 = 93\%$: نسبة عالية، تؤكد أن الائتمان هو محرك رئيسي للتضخم في العراق.
  - $\beta = 3.8$ (كبيرة جداً): زيادة الائتمان بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة ٣,٨٪. هذا الرقم الكبير يعكس ضعف المرونة الإنتاجية للاقتصاد العراقي، حيث أن أي زيادة في الطلب (بسبب الائتمان) تنعكس على الأسعار وليس على الكميات المنتجة.
- **أثر الائتمان في البطالة:(X → Y4)**
  - $R^2 = 84\%$: نسبة عالية، تؤكد أن الائتمان يفسر جزءاً كبيراً من التغيرات في البطالة .

- زيادة الائتمان بنسبة ١٪ تؤدي إلى انخفاض البطالة بنسبة ١,١٩٪. هذه العلاقة العكسية متوافقة مع النظرية الاقتصادية وتؤكد دور الائتمان في خلق فرص العمل. :(سالبة1.19- = β)

رابعاً: اختبار السببية (Toda-Yamamoto)

جدول (١٠): نتائج اختبار سببية Toda-Yamamoto

الفرضية	قيمةChi-sq	الدلالة	وجود سببية؟
الائتمان ← الناتج المحلي	14.48	0.0007	نعم
الائتمان ← عرض النقد	0.416	0.121	لا
الائتمان ← التضخم	11.47	0.0428	نعم
الائتمان ← البطالة	1.43	0.4869	لا

المصدر: أُعدت من قبل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج(EViews 12) ، وذلك استناداً إلى منهجية.(Toda & Yamamoto, 1995)

التحليل:

- **الائتمان يسبب الناتج المحلي :**يؤكد أن السياسة الائتمانية يمكن استخدامها لتحفيز النمو.
- **الائتمان يسبب التضخم :**يتوافق مع الفكر النقدي (فريدمان).
- **لا توجد سببية من الائتمان إلى عرض النقد :**العلاقة تلقائية أو يتحكم فيها متغير ثالث (السياسة النقدية).
- **لا توجد سببية مباشرة من الائتمان إلى البطالة :**أثر الائتمان على البطالة غير مباشر ويعتمد على القطاع الموجه إليه الائتمان.

الائتمان ← الناتج المحلي الإجمالي (سببية موجودة): هذا يعني أن التغيرات في الائتمان النقدي تسبب تغيرات في الناتج المحلي، وليس العكس. أي أن الائتمان هو المحرك، والناتج هو المتأثر. هذه النتيجة تدعم الفرضية القائلة بأن السياسة الائتمانية يمكن استخدامها لتحفيز النمو الاقتصادي.

الائتمان ← التضخم (سببية موجودة): هذا يؤكد أن التوسع الائتماني هو سبب رئيسي للتضخم في العراق. هذه النتيجة تتوافق تماماً مع الفكر النقدي لميلتون فريدمان الذي يرى أن التضخم هو ظاهرة نقدية بامتياز.
الائتمان ← عرض النقد (لا توجد سببية): النتيجة غير معنوية، مما يعني أن العلاقة بين الائتمان وعرض النقد قد تكون تلقائية (أي أن كليهما يتحرك معاً دون أن يكون أحدهما سبباً للآخر)، أو أن هناك متغيراً ثالثاً (مثل السياسة النقدية للبنك المركزي) هو الذي يتحكم فيهما معاً.
الائتمان ← البطالة (لا توجد سببية مباشرة): هذه هي النتيجة الأكثر إثارة. على الرغم من وجود علاقة عكسية (β سالبة)، إلا أن اختبار السببية لم يثبت وجود علاقة سببية مباشرة في الأجل القصير. تفسير ذلك: أثر الائتمان على البطالة غير مباشر، ويحتاج إلى وقت أطول، أو أنه يعتمد بشكل كبير على القطاع الذي يذهب إليه الائتمان. فإذا ذهب الائتمان إلى قطاعات كثيفة رأس المال (كالمصافي أو الاتصالات)، فإن تأثيره على خلق فرص العمل سيكون محدوداً مقارنة بالقطاعات كثيفة العمالة (كالصناعات الخفيفة أو الزراعة أو التشييد).

خامساً: ملخص النتائج القياسية

من خلال التحليل القياسي باستخدام نموذجVAR ، يمكن تلخيص النتائج الرئيسية على النحو التالي:

١. **تأثير معنوي وإيجابي :**للائتمان النقدي تأثير معنوي وإيجابي في كل من الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقد.
٢. **تأثير تضخمي :**وجود تأثير معنوي وإيجابي للائتمان في معدل التضخم، مما يعكس ضعف المرونة الإنتاجية للاقتصاد العراقي.
٣. **تأثير عكسي في البطالة :**وجود علاقة عكسية معنوية بين الائتمان والبطالة، مما يدعم دوره في تحسين سوق العمل، وإن كان ذلك يحتاج إلى توجيه دقيق للائتمان.
٤. **اتجاه السببية :**ثبت وجود علاقة سببية تتجه من الائتمان النقدي إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، في حين لم تثبت هذه العلاقة مع عرض النقد والبطالة في الأجل القصير.

المصادر:

اولاً: المصادر العربية

١- الأفندي، محمد أحمد. (د.ت) .الاقتصاد النقدي والمصرفي .مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ط١.
٢- بشير، فريد، والأمين، عبد الوهاب .(2008) .اقتصاديات النقود والبنوك .مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، البحرين-المنامة، ط٢.
٣- البنك المركزي العراقي .(2004-2025) .النشرة الإحصائية السنوية، التقرير الاقتصادي السنوي، تقرير الاستقرار المالي .بغداد، العراق.
٤- الجنابي، هيل عجمي جميل، وارسالن، رمزي ياسين .(2009) .النقود والمصارف والنظرية النقدية .دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط١.
٥- الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط .(2004-2024) .الحسابات القومية والنشرات الإحصائية السنوية .بغداد، العراق.
٦- الحلو، عقيل حميد جابر. (٢٠٢١). "تطور حجم الائتمان المصرفي وتأثيره في بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٨ ."مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١١، العدد ٣.
٧- ذيب، سوزان سمير، وآخرون .(2012) .إدارة الائتمان .دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط١.
٨- ساملسون، بول، وآخرون .(2001) .الاقتصاد .ترجمة هشام عبدهللا، الطبعة الأولى، مطبعة اهلية، عمان، الأردن.

٩- السريني، السيد محمد، ونجا، علي عبد الوهاب .(2008). النظرية الاقتصادية الكلية .الدار الجامعية، الإسكندرية.
١٠-شهاب، أحمد، والحمداني، رفاه شهاب. (٢٠١٨). "قياس إثر التغير في عرض النقد على الناتج المحلى الإجمالي للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٥ ."مجلة المنصورة، جامعة النهرين، العدد ٣٠.
١١-صادق، مدحت .(1976). الجهاز المصرفي في الاقتصاد المخطط هيكله ودوره .دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ط١.
١٢-العيسى، نزار سعد الدين .(2001). مبادئ الاقتصاد الكلي كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق .عمان، ط١.
١٣-الكيالني، محمود .(2012). الموسوعة التجارية والمصرفية الأوراق التجارية "دراسة مقارنة ."دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط٣، المجلد الثالث.
١٤-مالك، وسام .(2000). النقود والسياسات النقدية الداخلية .دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، ط١.
١٥-ناطق، حسام الدين .(1965). النظم الاقتصادية المعاصرة .القاهرة.
١٦-هيبة، الهام إبراهيم. (٢٠١٨). "تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في مصر ."المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد ٤٨، العدد ١.
١٧-الويس، خولة سلمان .(1998). الآثار الاقتصادية للحصار على التمويل والتشغيل والتضخم مقارنة بعقدي الثمانينات والتسعينات .أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية.

ثانياً: المصادر العربية مترجمة

1. Al-Afandi, M. A. (n.d.). *Monetary and banking economics* (1st ed.). Academic Book Center, Amman.
2. Al-Essa, N. S. (2001). *Principles of macroeconomics: How the economy works in theory and practice* (1st ed.). Amman.
3. Al-Hilu, A. H. J. (2021). Development of bank credit volume and its impact on selected economic variables in Iraq for the period 2004–2018. *Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, 11*(3).
4. Al-Janabi, H. A. J., & Arsalan, R. Y. (2009). *Money, banking, and monetary theory* (1st ed.). Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman.
5. Al-Kaylani, M. (2012). *Commercial and banking encyclopedia: Commercial papers (A comparative study)* (3rd ed., Vol. 3). Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman.
6. Al-Sarini, A. M., & Naja, A. A. (2008). *Macroeconomic theory*. Al-Dar Al-Jami‘iyyah, Alexandria.
7. Al-Wais, K. S. (1998). *The economic effects of the embargo on finance, employment, and inflation compared with the 1980s and 1990s* (Unpublished doctoral dissertation). Al-Mustansiriyah University.
8. Bashir, F., & Al-Amin, A. W. (2008). *Economics of money and banking* (2nd ed.). Knowledge Center for Consulting and Educational Services, Manama, Bahrain.
9. Central Bank of Iraq. (2004–2025). *Annual statistical bulletin, annual economic report, and financial stability report*. Baghdad, Iraq.
10. Central Statistical Organization, Ministry of Planning. (2004–2024). *National accounts and annual statistical bulletins*. Baghdad, Iraq.
11. Dhib, S. S., et al. (2012). *Credit management* (1st ed.). Dar Al-Fikr for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
12. Heiba, E. I. (2018). The impact of bank credit on economic growth in Egypt. *Scientific Journal of Economics and Commerce, 48*(1).
13. Malik, W. (2000). *Money and domestic monetary policies* (1st ed.). Dar Al-Manhal Al-Lubnani for Printing and Publishing, Lebanon.
14. Natiq, H. A. (1965). *Contemporary economic systems*. Cairo.
15. Sadiq, M. (1976). *The banking system in a planned economy: Its structure and role* (1st ed.). Egyptian Universities Publishing House, Alexandria.
16. Samuelson, P., et al. (2001). *Economics* (H. Abdullah, Trans., 1st ed.). Private Press, Amman, Jordan.
17. Shahab, A., & Al-Hamdani, R. S. (2018). Measuring the impact of changes in money supply on gross domestic product for the period 2005–2015. *Al-Mansour Journal, Al-Nahrain University*, (30).

ثالثاً: المصادر الأجنبية

1. Dickey, D. A., & Fuller, W. A. (1979). Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root. Journal of the American Statistical Association, 74(366), 427-431.
2. Granger, C. W. J. (1988). Some recent development in a concept of causality. Journal of Econometrics, 39(1-2), 199-211.
3. Gujarati, D. N. (2004). Basic Econometrics (4th ed.). The McGraw Hill Companies.
4. Sims, C. A. (1980). Macroeconomics and Reality. Econometrica, 48(1), 1-48.
5. Toda, H. Y., & Yamamoto, T. (1995). Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes. Journal of Econometrics, 66(1-2), 225-250.

رابعاً: مواقع إلكترونية (بيانات اقتصادية)

١- Macrotrends. (2005-2025). *Iraq Unemployment Rate 1991-2025*. تم الاسترجاع من www.macrotrends.net
٢- Statista. (2019-2025). *Iraq - Unemployment rate from 1999 to 2025*. تم الاسترجاع من www.statista.com
٣- Trading Economics. (2023-2025). *Iraq Money Supply M2 - 2025 Data*. تم الاسترجاع من www.tradingeconomics.com
٤- YCharts. (2011-2025). Iraq Unemployment Rate. تم الاسترجاع من www.ycharts.com
٥- صندوق النقد الدولي (IMF). (2025-2026). World Economic Outlook Database, Iraq. تم الاسترجاع من www.imf.org
٦- FocusEconomics. (2023-2025). Iraq Economic Outlook. تم الاسترجاع من www.focus-economics.com